التفنيد لشبهات أيلال رشيد حول صحيح البخاري

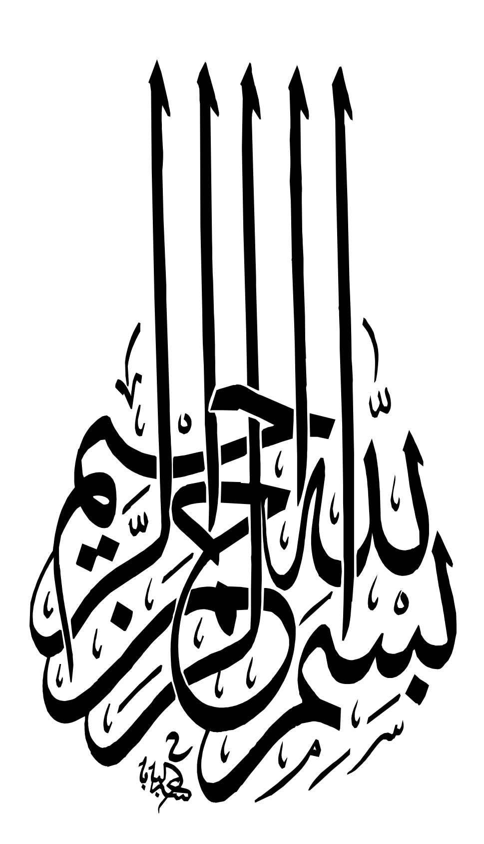
وهو نقض لكتابه: صحيح البخاري نهاية أسطورة

إعداد: نبيل بن أحمد بلهي

الحلقة الأولى



الطبعة الأولى: ١٤٣٩



يقولُ الحقُّ تبارك و تعالى عن منكري الوحيِ:

﴿ وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلاً ﴾

[الفرقان: ٥].

مقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام علىٰ رسول الله أما بعد: فبين الفينة والأخرىٰ تطالعنا الأخبار عن بعض الناس الذي يسوِّدون الصفحات من أجل الطعن والتشكيك في المسلَّمات، وكان من آخر ما سمعت به، أنَّ كاتبا مغربيا جمع وريقات سماها : (صحيح البخاري نهاية أسطورة)... فلما بحثت عن اسم المؤلف في الشبكة العالمية إذا به صحفي عقلاني ينتمي إلىٰ طائفة القرآنيين(منكرِي السنَّة) ركب موجة تنوير العقول، فأوصلته إلىٰ رفض المنقول. فمؤلِّف هذا الكتاب ما هو إلا شبعان آخر متكأٌ علىٰ أريكَتِهِ، يتكبَّرُ علىٰ النبي ﷺ وسنَّتِهِ، ويتستَّرُ خلف القرآن الذي لا يحسن حتىٰ النطق به نطقًا صحيحا- كما سمعته في بعض تسجيلاته المرئية- ، ويقول: بيننا وبينكم كتاب الله، لا حلال إلا ما أحلَّه ولا حرام إلا ما حرَّمه...وهو في الحقيقة من أبعد الناس عن هدي القرآن ومنهج القرآن في كلامه وسمْتِهِ، فتمثَّلْتُ في ذهني قول الصادق المصدوق ﷺ: **«أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ، وَمِثْلَهُ مَعَهُ أَلَا يُوشِكُ رَجُلٌ شَبْعَانُ عَلَىٰ أَرِيكَتِهِ يَقُولُ عَلَيْكُمْ بِهَذَا الْقُرْآنِ فَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَلَالٍ فَأَحِلُّوهُ، وَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَرَامٍ فَحَرِّمُوهُ»**.[١]

والقرآنيون (منكرو السنة) هم :(فرقة معاصرة تنادي باتخاذ القرآن الكريم مصدرا وحيدا للتشريع الإسلامي، ونبذ السنة النبوية واعتبارها سبب وقوع

[١] أخرجه أبو داود (٤٦٠٤) والترمذي (٢٦٦٤) وابن ماجه (١٢) من حديث المقدام بن مَعْدِي كَرْبٍ عن النبيﷺ. وإسناده صحيح كما في السلسلة الصحيحة (٨٨٢).

الخلاف والفرقة بين الأمة).[1]

ظهرتْ هذه الطائفة نهاية القرن التاسع عشر في الهند، بتخطيط وإيعاز من الاستعمار الانجليزي، قصد تفريق جمع المسلمين هناك وإضعافهم عن مواجهة المستعمر الغربي، تزعَّمَها (سيد أحمد خان) و(عبد الله بن عبد الله الجَكْرَالْوِي)، ثم انتقل هذا الفكر إلىٰ البلاد العربية، فتبنَّاه الدكتور المصري(رشاد خليفة) الذي ادعَّىٰ النبوة بأخرة، وخلفه تلميذه وخرِّيجُهُ في مسجد (توسان) الدكتور الأزهري (أحمد صبحي منصور)، المطرود من جامعة الأزهر، والذي يقيم الآن في الولايات المتحدة الأمريكية ويقتات من فتاتها، ويدير عبر موقع (أهل القرآن) شبكة من المتاجرين بالأفكار الشاذة، وها هو الصحفي المغربي (أيلال رشيد) ينحو نحوهم، ويسلك سبيلهم.

والناظر في عنوان الكتاب يرىٰ أن الباحث تشبَّع بما لم يُعْطَ ونفخ نفسه، وتجرأ علىٰ تخطئة الأمة الإسلامية حين اتخذت صحيح البخاري مرجعا لها، وهو في نظره أسطورة لا حقيقة لها، ولا غرابة في هذا إذا علمنا أن الكاتب ينتمي إلىٰ طائفة القرآنيين، الذين لا يقيمون لسنة النبي ﷺ وزنا، ويضلِّلُون علماء الإسلام الذين جعلوا السنة مصدرا لتشريع الأحكام، وإنما قصد صحيح البخاري بالطعن والشَّين، لأنَّه بمثابة الرأس من جسد السنة النبوية، فإذا قُطِعَ الرأس، هوىٰ الجسد، ثم يتفرغون لتأويل القرآن بما يتناسب مع معطيات الحضارة الغربية، ومبادئ الليبرالية، فالقرآنيون في الحقيقة: عقلانيون ليبراليون في ثوب شرعي.

---

[1] انظر: القرآنيون وشبهاتهم حول السنة، محمود بن محمد مزروعة: ص ٤٣٣- ٤٥٤.

ولما كان الذبُّ عن حياض الدين، ومسلَّمات الشريعة من الواجبات أردتُ أن أضرب بسهم في الدفاع عن صحيح البخاري، والأمَّة التي ارتَضَتْهُ كتابًا موثوقًا لدينها، وأردَّ علىٰ هذا الكاتب المغمور الذي لم يأت فيه بما يستحقُّ الذكر، فكلامه مكرور، وشبهاته اجترار لأقوال المستشرقين ومن تبعهم من القرآنيين، والشيعة الروافض، لكن حتىٰ لا يدَّعي (رشيد أيلال) أنَّه قام بإسقاط صحيح البخاري، وأعجز أهل السنة أن يردُّوا عليه، أقفُ وقفات علمية مع ما سطَّره مفنِّدًا شبهاته بالطريقة والمنهج العلمي الذي يحتكم إليه الباحثون، حتىٰ يعلم القاصي والداني أن (رشيد أيلال) ليس من المتخصصين الذين يؤخذ بقولهم في نقد صحيح البخاري، فمثله كرجل جاهلٍ بصنعة الذهب والجواهر غير خابرٍ لها، ادَّعىٰ علىٰ جوهرة نفيسة اتَّفق الصيارفة أنها من أنفس ما يكون وأن عيارها من النوع العالي، فقال: هي زيفٌ وبهرجٌ لا قيمة لها، وأنَّ الصيارفة الذين ادَّعوا نفاسَتَها قوم يردِّدُون خرافات وأساطير لا صحَّة لها !!

وسمَّيت هذه الوريقات في الرد عليه (التفنيد لشبهات أيلال رشيد حول صحيح البخاري)، لعلَّها تكون كاشفة لظلمات القرآنيين منكري السنة، لمن كان له قلبٌ أو ألقىٰ السمع وهو شهيد.

وكتبه: نبيل أحمد بلهي
Nabil.belhi@gmail.com

الوقفة الأولىٰ:

اختار الكاتب لمصنَّفِهِ عنوانا هو: (**صحيح البخاري نهاية أسطورة**)، وحين قرأت العنوان لأول وهلة، انقدح في ذهني قول الله تعالىٰ، عن الكفار المعاندين للوحي الرباني -بادِيَ الرأيِ- :﴿**وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلاً**﴾ [الفرقان: ٥]. وقوله تعالىٰ:﴿ **وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ**﴾ [النحل: ٢٤]...فقلت في نفسي الطيور علىٰ أشكالها تقع، فكما قال معاندو القرآن بالأمس هو أسطورة لا غير، فهذا معاند عصرنا يقول عن الوحي المحمَّدي الذي جُمِعتْ زبدتُهُ في صحيح البخاري أسطورة، فما أشبه الليلة بالبارحة؟!.

والأسطورة في اللغة: الأكذوبة الباطلة، جمعها أساطير، وهي الأَباطِيلُ والأَكاذِيبُ و الأَحادِيثُ لا نِظَامَ لَهَا .[1] قال الفراء: واحدتها أسطورة، يعنون ما سَطَّرَه الأوَلُونَ من الأكاذيب.[2]

فكأن الكاتب يشبِّهُ صحيح البخاري بأحاديث الأولين التي لا أساس لها من الصحَّة فهي باطلة، تلك الأحاديث التي مازالت الأمة تعتمدُها في عقائدها وأحكامها وأخلاقِها، ولم يتفطَّن العلماء لوضعها، وغفل المؤمنون عن ضعفها، حتىٰ جاء رشيد ليضع حدًّا لهذه الأكذوبة التي استمرتْ اثنا عشر قرنا!!

[1] تاج العروس، الزبيدي: ١٢/ ٢٥

[2] معاني القرآن، الفراء: ٢/ ٤١١.

ويكفي في ردِّ هذه الفرية قول الله تعالىٰ: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥]، فسبيل المؤمنين الإيمان بالوحي الثاني، واتباع أحاديث الرسول ﷺ، والاقتداء بهديه، وقد أجمع العلماء علىٰ صحَّة ما في صحيح البخاري، يقول ابن تيمية: "جمهور ما في البخاري ومسلم مما يقطع بأن النبي ﷺ قاله؛ لأنَّ غالبه من هذا النحو؛ ولأنه قد تلقاه أهل العلم بالقبول والتصديق والأمة لا تجتمع علىٰ خطأ؛ فلو كان الحديث كذبًا في نفس الأمر؛ والأمَّة مصدقة له قابلة له لكانوا قد أجمعوا علىٰ تصديق ما هو في نفس الأمر كذبٌ، وهذا إجماع علىٰ الخطأ وذلك ممتنع".[١]

فإمَّا أن تكون الأمة قد ضَلَّتْ حين اتفقت علىٰ صحَّة أحاديث البخاري، أو أن يكون رشيد ومن معه من القرآنيين، قد ضلُّوا حين زعموا أحاديث البخاري أكاذيب الأولين...ثم ليعلم القارئ أنَّ صحيح البخاري قد حوىٰ عشرات من أحاديث (موطأ الإمام مالك) يرويها البخاري عن شيخه (عبدالله بن مسلمة القعنبي) تلميذ إمامنا مالك بن أنس، فعلىٰ مذهب (رشيد أيلال) موطأ مالك الذي قال فيه الشافعي في وقته: "ما علىٰ ظهر الأرض كتاب بعد كتاب الله أصحُّ من كتاب مالك- وفي رواية أخرىٰ- ما علىٰ الأرض كتاب هو أقرب إلىٰ القرآن من كتاب مالك".[٢] ما هو إلا أسطورة أخرىٰ أقدم من أسطورة صحيح البخاري!

---

[١] مجموع الفتاوىٰ، ابن تيمية: ١٣/ ٣٥١.

[٢] شرح الموطأ، الزرقاني: ١/ ٦٣.

الوقفة الثانية:

قال رشيد أيلال: " ومن الكتب التراثية التي لقيت انتقادا كبيرا منذ تأليفها كتاب :«الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» الشهير بالجامع الصحيح أو صحيح البخاري، حيث أنجزت العديد من الدراسات والبحوث والتحقيقات التي تناولته بالانتقاد، لإبراز الأحاديث والآثار الواردة فيه، سيما الأحاديث المناقضة للعقل والعلم والقرآن، والأحاديث المنحولة والمأخوذة من الاسرائيليات، وغيرها من البحوث التي صار معها «صحيح البخاري » من أكثر الكتب إثارةً للجدل علىٰ مرِّ التاريخ الإسلامي".[1]

قلتُ: هذا تهويل من الكاتب لا أساس له من الصحَّة، فمنذ أن صنَّف البخاري كتابه والعلماء ينوِّهُون به ويُعْلُونَ من شأنه حتىٰ صار يقال: ما تحت أديم السماء كتاب أصحُّ من صحيح البخاري، ولم يكن هذا الكتاب في يوم من الأيام مثارًا للجدل إلا عند أهل الأهواء والبدع، فأما أهل العلم أصحاب الصنعة الحديثية إنَّما انتقدوا أحرفًا يسيرة كالدارقطني في (الإلزامات والتتبع)، وجزئه في (أحاديث أودعها البخاري في كتابه الصحيح) جلُّها في الصناعة الإسنادية، ولم يقل الدارقطني عن حديث واحد أنه منكر أو مكذوب أو أنه مخالف للقرآن أو العقل.

وأنا أتحدَّىٰ الكاتب أن يأتي بعنوان كتاب واحد أُلِّفَ في الطعن في صحيح البخاري قبل القرن العاشر الهجري، وعجبي لا يكاد ينقضي من هذا التضخيم الذي يشبه تضخيم الإعلاميين المعاصرين – وهو منهم- حيث يقول: إنَّه كان

[1] صحيح البخاري نهاية أسطورة، رشيد أيلال: ص ٠٨.

مثارًا للجدل عبر التاريخ، وكأنَّه استقرأ كتب التاريخ واستخرج منها عشرات الكتب في نقض صحيح البخاري، بينما أطالبه بكتاب واحد ولن يجد إلىٰ ذلك سبيلا، وإنما يريد من وراء هذا التهويل، نفي الشذوذ عن طرحه وفكرته، ولكن هيهات فهي أفكار ظهرت بظهور الاستعمار.

وأما الدراسات الحديثة التي في نقد صحيح البخاري، فقد بدأَتْ في الظهور زمن الانحطاط وسقوط الخلافة العثمانية وتسلُّط الكفار علىٰ رقاب المسلمين، وسعي المستشرقين لتجنيد من يؤلِّف في نقد المسلَّمات الشرعية بزعم حرية الفكر والجرأة في الطرح، فمثلا: كتب أبو رية (أضواء علىٰ السنة المحمدية)، وقد ردَّ عليه العلماء بما يكفي لمريد الحقِّ والصواب.

ثم ظهرت كتب أخرىٰ من تصنيف أناس معروفين بعدائهم للسنة، وكتبهم عبارة عن ردود متهافتة علىٰ أحاديث لم يُحْكِمُوا فهمها في ضوء الأحاديث الأخرىٰ. من ذلك كتاب: (أضواء علىٰ الصحيحين) لمحمد صادق النجمي، (القول الصراح في البخاري وصحيحه الجامع) فتح الله بن محمد جواد الأصبهاني و(كتاب القرآن وكفىٰ) لأحمد صبحي منصور زعيم القرآنيين في مصر، وكتاب (الأضواء القرآنية في اكتساح الأحاديث الإسرائيلية وتطهير البخاري منها). لصالح بابكر، كتاب (جناية البخاري ، إنقاد الدين من إمام المحدثين) ، لزكرياء أوزون...ونحوها من الكتب المعاصرة التي ينقل بعضها من بعض.

فالأمر دائر بين شيعي رافضي لا يؤمن بعدالة الصحابة أصلًا، وبين قرآني مطرودٍ من ديار المسلمين يقيم بين ظهراني الكافرين ويحتقر سنة سيد المرسلين، وبين حداثي لا يؤمن بقداسة الوحي قرءانا وسنَّة، ولا يوجد بينهم عالم

متخصصٌ في الحديث، فيكف يكون البخاري مثارا للجدل علىٰ مرِّ التاريخ الإسلامي، وأقوال العلماء مسجَّلة بالثناء العطر والتفضيل والتبجيل لهذا الكتاب، من ذلك الأبيات الشعرية لأبي عامر الفضل بن إسماعيل الجرجاني في مدحه لصحيح البخاري، يقول فيها[1]:

(صَحِيح البُخَارِيّ لَو أنصفوه ... لما خُطّ إِلَّا بِمَاء الذَّهَب)

(هُوَ الْفرق بَين الْهدىٰ والعمىٰ ... هُوَ السد دون العنا والعطب)

(أَسَانِيد مثل نُجُوم السَّمَاء ... أَمَام متون كَمثل الشهب)

(بِهِ قَامَ ميزَان دين النَّبِي ... ودان لَهُ الْعَجم بعد الْعَرَب)

بل أكثر من ذلك جعل أهل العلم صحيح البخاري مضربًا للمثل في عدم وقوع الطلاق لمن حلف بالطلاق علىٰ صحَّتِه، قال الحافظ أبو نصر السجزي (٤٤٤هـ): "أجمع أهل العلم الفقهاء وغيرهم علىٰ أنَّ رجلًا لو حلف بالطلاق أن جميع ما في كتاب البخاري مما روي عن النبي ﷺ قد صحَّ عنه، ورسول الله ﷺ قاله لا شكَّ فيه، أنَّه لا يحنثْ والمرأة بحالها في حبالته".[2]

[1] انظر، توجيه النظر، طاهر الجزائري: ١/ ٣٠٦.

[2] انظر، معرفة أنواع علوم الحديث لابن الصلاح: ص ٢٦.

* تفنيد شبهات الفصل الأول: (آفة تدوين الحديث).

الوقفة الثالثة

قال رشيد أيلال، تحت عنوان:(منع الرسول للصحابة من تدوين كلامه)

" لا يمكن أن نناقش كتاب الجامع الصحيح قبل أن نقف جميعا من خلال هذا الفصل علىٰ ظروف تدوين الحديث بشكل عام، ونشأة ما أُطْلِق عليه من بعدُ «علم » الحديث، حيث يظنُّ عوام الناس أن الحديث وحي كان مرادفا للقرآن من حيث النزول، وأنَّ الرسول أمر بتدوينه إلىٰ جانب القرآن، غير أن الحقيقة غير ذلك، فقد حكىٰ العديد من رواة الحديث أنفسهم منع رسول الله صحابته الكرام من تدوين كلامه، ونحن بعجالة سنورد بعض الأحاديث التي يعتبرها المحدثون صحيحة، والتي تمنع تدوين الأحاديث، كما سنورد بعض الآثار عن صحابته الكرام والخلفاء الراشدين من بعده، تبرز كيف حافظوا علىٰ طاعة أمره صلىٰ الله عليه وآله وسلم في منع كتابة الحديث، فقد روىٰ أحمد ومسلم والترمذي والنسائي والدارمي (شيخ البخاري) من حديث عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله، قال: «لا تكتبوا عني شيئا سوىٰ القرآن، ومن كتب عني غير القرآن فَلْيَمْحُهُ»".[1]

قلتُ: إثارة مسألة تدوين السنة وكتابتها هي سبيلُ كلِّ طاعن في حجِّية السنة النبوية منذ القديم، فالكاتب لم يأت بجديد في تكراره طرح هذه الشبهة، بل هو علىٰ خطىٰ المستشرقين ومحمود أبو رية يسير، وإنما يريد من وراء إثارتها تهيئة

[1] صحيح البخاري نهاية أسطورة، رشيد أيلال: ص ١٧.

الأرضية لبناء رأيه في إنكار السنة النبوية، فمادام الرسول ﷺ نهىٰ عن كتابة سنَّتِهِ، فهو لا يريد أن تُتَّخَذَ دينًا، وبالتالي الأحاديث المروية في الكتب بما فيها صحيح البخاري ليست من الدِّين، بل هل موروث ثقافي ليستْ لها صبغة التشريع- علىٰ حدِّ زعمه-، وجواب هذا الطرح أختصره في وجوه:

الوجه الأول: إنَّ الطعن في مصداقية الآثار بسبب عدم تدوينها هو قول الجهمية الذين أجمع العلماء علىٰ ضلالهم، فقد ذكر عثمان بن سعيد الدارمي أن بشر المريسي الجهمي، ومن معه احتجوا عليه بأن السنة لم تكتب، قال الدارمي:

"واحتججت أيضا في ردِّ آثار رسول الله ﷺالتي رويت عن أبي يوسف، أنها رأس الآثار وألزمها للناس بكذ ادعيته، زعمتَ أنه صحَّ عندك أنه لم تكتب الآثار، وأحاديث النبي ﷺ في زمن النبي ﷺ والخلفاء بعده إلىٰ أن قتل عثمان رضي الله عنه، فكثرت الأحاديث وكثر الطعن علىٰ من رواها.

فيقال لهذا المعارض: دعواك هذه كذب، لا يشوبه شيء من الصدق، فمن أين صحَّ عندك أن الأحاديث لم تكن تكتب عن رسول الله ﷺ والخلفاء بعده إلىٰ أن قتل عثمان؟ ومن أنبأك بهذا؟ فهلم إسناده، وإلا فإنَّك من المسرفين علىٰ نفسك، القائلين فيما لا يعلم، فقد صحَّ عندنا أنها كتبت في عهد رسول الله ﷺ والخلفاء بعده".[١]

ثم ساق الدارمي الأحاديث والأثار المتكاثرة في إذن النبي ﷺ بكتابة حديثه، وتداعي الصحابة والتابعين لفعل ذلك من غير نكير من أحدهم.

---

[١] نقض الدارمي عثمان بن سعيد علىٰ بشر بن الحارث المريسي: ص ٢/ ٦٠٥.

الوجه الثاني: من تناقضات المصنف كفره بالمرويات وزعمه أنها موضوعة منحولة، ثم هو يعتمد علىٰ حديث أبي سعيد الخدري في النهي عن كتابة غير القرآن، وغيرها من الآثار، فعلىٰ مذهبه يلزمه عدم الإيمان بهذا الحديث ومضمونه لأنه مروي بالأسانيد التي تروىٰ به أحاديث البخاري، فلا حجة له فيما أورده من الأخبار، فلا يبقىٰ إلا القرآن الذي فيه إشارة إلىٰ وجوب العناية بحديث الرسول ﷺ، حفظا وكتابة، يقول لله تعالىٰ: ﴿**وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا**﴾ [الحشر: ٧]، ﴿**لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللهَ وَالْيَوْمَ الآخِرَ وَذَكَرَ اللهَ كَثِيرًا**﴾ [الممتحنة: ٦].

ومعلوم أنه لا تتم طاعة الرسول والأخذ بأوامره، وترك نواهيه، واقتداء بهديه، إلا بتدوين أقواله وأفعاله، حتىٰ تعمل بها الأمة من بعده، فالقرآن يدل بدلالة الالتزام، علىٰ وجوب الاعتناء بالحديث وتبليغه للأمة حتَّىٰ تعمل به.

الوجه الثالث: اعتماد المصنف علىٰ حديث أبي سعيد دون غيره من الأحاديث الواردة في الموضوع، من الفهم الجزئي المذموم للسنة النبوية، الذي ينبأ عن قصور علمي في الإحاطة بأطراف المسألة المطروحة، فالرسول ﷺ الذي قال: « **لا تكتبوا عني شيئا سوىٰ القرآن**»، هو الذي قال كذلك: «**اكتبوا لأبي شاه**».[1] وقال لعبد الله بن عمرو: « **اكتُبْ، فو الذي نفسي بيدِه، ما يَخرُجُ منه إلا حقٌّ**».[2]

---

[1] أخرجه البخاري في صحيحه (٢٤٣٤).

[2] أخرجه أبو داود في السنن (٣٦٤٦) وإسناده صحيح.

فمن العجيب ادعاء الكاتب أن الرسول ﷺ لم يُرِدْ أن تكون أحاديثه سنة تشريعية اعتمادا على حديث أبي سعيد، ويدعُ الأحاديث الأخرى التي أمر فيها الرسول بتبليغ سنته للأجيال، كقوله ﷺ في خطبته الشهيرة -التي كانت من أواخر خطبه-: « **أَلاَ لِيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الغَائِبَ، فَلَعَلَّ بَعْضَ مَنْ يُبَلَّغُهُ أَنْ يَكُونَ أَوْعَى لَهُ مِنْ بَعْضِ مَنْ سَمِعَهُ** ».[1]

وقوله ﷺ: « **نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاهَا وَحَفِظَهَا وَبَلَّغَهَا، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ**».[2]

يقول الشافعي:" فلما نَدَب رسول الله إلى استماع مقالته وحفظِها وأدائها امرأً يؤديها، والامْرُءُ واحدٌ: دلَّ على أنه لا يأمر أن يُؤدَّى عنه إلا **ما تقوم به الحجة** على من أدى إليه؛ لأنَّه إنما يُؤدَّى عنه حلال وحرام يُجتَنَب، وحدٌّ يُقام، ومالٌ يؤخذ ويعطى، ونصيحة في دينٍ ودنيا.؟".[3]

قلت: الجمع بين هذه الأحاديث سهل لمن كانت له بصيرة، وطلب الحق، فالرسول ﷺ نهى في أول الأمر عن كتابة أقواله لمصلحة رآها، ثم أذن بالكتابة ثانيا لمصلحة أخرى أعلى منها، يؤكِّد ذلك فهم الصحابة وهم أقرب الناس للنبي ﷺ، وأحسنهم فهمًا لمقاصد كلامه، حيث كتب علي بن أبي طالب وعبد الله بن عمرو، وغيرهما...ثم تتابعت الأمة على كتابة الحديث وتصنيفه وتدوينه فصنف الإمام

---

[1] أخرجه البخاري (٤٤٠٦).

[2] أخرجه الترمذي في سننه (٢٦٥٨) وإسناده صحيح.

[3] الرسالة، الشافعي: ص٤٠١.

مالك الموطأ جمع فيه السنن حتىٰ قيل في كتابه: أصح كتاب بعد كتاب الله في ذلك الوقت، فهل الإمام مالك عصىٰ ربه حين دون الحديث، وخالف أمر نبيِّه حين كتب سننه وأحواله ﷺ...وهل أتباعه من المالكية إلىٰ يوم الناس هذا سكتوا عن باطل إمامهم خاصة وأنه أضفىٰ القدسية الشرعية علىٰ مرويات مخترعة؟!

أقول: **ينبغي للمحافظين علىٰ المرجعية المالكية من ولاة الأمور في المغرب أن يحتسبوا علىٰ هذا الرجل، الذي ينسب الضلالة لإمام المذهب المالكي وأتباعه.**

الوجه الرابع: كيف نطمئِن لأمانة (أيلال رشيد) العلمية وهو ينقل كلام غيره من غير عزو لقائله ، فقد نقل الأحاديث والآثار في منع تدوين السنَّة من كتاب (أضواء علىٰ السنة النبوية) بنفس الترتيب من غير تصريح[1]، وهذا غير سائغ في العرف العلمي، فمن بركة العلم عزوه إلىٰ قائله، لكن يظهر أن الكاتب شأنه (القص واللصق)، فمن دلائل سقوط الأمانة العلمية عنده عزوه لصحيح مسلم حديثا ليس هو فيه، فلا أدري أنقله بالواسطة ولم يكلف نفسه الرجوع إلىٰ المصدر الأصلي أم ماذا؟ وعلىٰ كل حال فهذا قصور علمي واضح.

يقول رشيد: " وروىٰ مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدري قال: "جهدنا بالنبي ﷺ أن يأذن لنا في الكتابة فأبىٰ" (٤/ ٢٢٩٨) كتاب الزهد والرقائق باب التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم، من طريق زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار،

[1] قارن بين كاتبه ص ١٧- ١٨. وبين كتاب أضواء علىٰ السنة المحمدية، أبو رية: ص ١٩- ٢٠.

عن أبي سعيد الخذري، عن رسول الله ﷺ به".[1]

قلتُ: هذه نسخ صحيح مسلم قد ملأت الدنيا ولا يوجد في واحدة منها هذا الحديث، فقد رجعتُ للكتاب والباب والصفحة المذكورة، فوجدت الحديث كما يلي: حَدَّثَنَا هَدَّابُ بْنُ خَالِدٍ الْأَزْدِيُّ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: **"لَا تَكْتُبُوا عَنِّي، وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُهُ، وَحَدِّثُوا عَنِّي، وَلَا حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ - قَالَ هَمَّامٌ: أَحْسِبُهُ قَالَ - مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ"**.[2]

فمن أين جاء المؤلف بلفظ «**جهدنا بالنبي ﷺ أن يأذن لنا في الكتابة فأبى**»[3]؟ أقرب تفسير لهذه الإحالة أن الكاتب لا يرجع للمصادر الأصلية وهو يزعم أنه تعب سنين في هذا الكتاب، بل اقتصَّ الحديث من كتاب وألصقه في ورقاته من كتاب آخر ينقل منه من غير تثبُّتٍ، فإذا وضعتَ هذا اللفظ في محرك البحث (جوجل) وجدت أن أقرب مصدر لهذا اللفظ من الحديث مقالة في موقع (إسلام ويب)، بعنوان: كتابة الحديث بين النهي والإباحة، بتاريخ ٢٦-٠٧-٢٠٠٣م، فإن ارتفعنا قليلا قلنا نقله بلفظه من كتاب (عصر الخلافة الراشدة) لأكرم ضياء العمري[4].

---

[1] صحيح البخاري نهاية أسطورة، رشيد أيلال: ص ١٧.

[2] صحيح مسلم: ٤/ ٢٢٩٨.

[3] أخرج القاضي عياض بإسناده في كتاب الإلماع، (ص١٤٩) عن أبي سعيد الخدري" **اسْتَأْذَنَّا النَّبِيَّ ﷺ فِي الْكِتَابَةِ فَلَمْ يَأْذَنْ لَنَا**". وإسناده ضعيف لضعف (سفيان بن وكيع) شيخ الترمذي.

[4] عصر الخلافة الراشدة، أكرم ضياء العمري: ص ٣٠٩.

وأما اللفظ التامُّ الذي أعرض عنه الكاتب، ففيه نسف نظريته حول السنة النبوية، لذلك لم يورده بلفظه، فقد جاء في آخر الحديث «**وَحَدِّثُوا عَنِّي، وَلَا حَرَجَ**» فهذا إذن واضح بالتحديث وتبليغ السنة للأمة، والكاتب يريد التمسك بمنع الكتابة ليصل إلىٰ نسف حجية الأحاديث، وإذن النبي ﷺ بالتحديث دليل علىٰ أنها حجة.

الوجه الخامس: الآثار عن الصحابة في منع كتابة السنة كلها ضعيفة لا تصح، والضعيف عند المحدثين ليس بحجة، ويؤكد نكارتها أن الذين روي عنهم النهي كأبي سعيد الخدري، وأبي بكر، وعمر، وعلي بن أبي طالب، ثبت عنهم من وجه آخر كتابة الأحاديث وروايتها لناس ليتعبَّدوا بها، تجد ذلك مفصلا في كتاب الأنوار الكاشفة للعلامة عبد الرحمن المعلمي.[١]

فمثلا أثر أبي بكر الصديق: «إنكم تحدثون عن رسول الله أحاديث تختلفون فيها، والناس بعدكم أشد اختلافا» فهو أثر مرسل، والمرسل من أقسام الضعيف الذي لا يؤخذ به، وقد جاء عن أبي بكر ما يخالفه حيث حدَّث عن النبي ﷺ بأن ميراث الجدة السدس.[٢]

وهكذا أثر عمر: أنه أراد أن يكتب الأحاديث أو كتبها ثم قال: «لا كتاب مع كتاب الله». إسناده معضل لا تقوم به الحجة.[٣]

---

[١] انظر، الأنوار الكاشفة، المعلمي: ص ٥٤- ٦٠.

[٢] المصدر السابق: ص٥٤.

[٣] المصدر السابق: ص٤١

ومن تناقض الكتاب إزاء الاستدلال بالسنة، أنه يعتمد علىٰ الروايات الضعيفة في تقعيد مذهبه، ولا يعتمد الروايات الصحيحة التي تخالف مذهبه علىٰ صحتها وقوتها عند أهل الاختصاص، ومع هذا نجد (رشيد إيلال) يواصل ادعاءاته العريضة، فيقول: "غير أن أحاديث منع التدوين والكتابة، تبقىٰ هي الأقوىٰ والأكثر حضورا، وهذا ما يفسر إعراض الخلفاء الراشدين، ومعهم جمع غفير من الصحابة عن تدوين الحديث؟!".[1]

الوقفة الرابعة:

قال رشيد: "الأحاديث التي تم الاختلاف فيها اختلافا كبيرا، وتسربت إليها خرافات وطوام، مازالت أمتنا تدفع ثمنها غاليا إلىٰ يومنا هذا، وما «داعش»، التي نبتت بين ظهرانينا إلا نتاج هاته المرويات المنسوبة لرسول الله زورا وبهتانا، حيث تم سحب القرآن من الساحة لصالح تلك المرويات، ولم يكفهم كتاب الله، يقول الله تعالىٰ في محكم كتابه ﴿ **أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ** ﴾ [العنكبوت: ٥١]".[2]

قلتُ: ليعلم القارئ المحب للنبي ﷺ المبعوث رحمة للعالمين، أن هذا الكلام دغدغة للعواطف، ودعوة صريحة إلىٰ بغض السنة النبوية ونبذها، لكونها سبب الاختلاف في كل العصور حتىٰ العصر الحاضر، وأنها زاحمت القرآن علىٰ حدِّ زعمه، والردُّ علىٰ هذا من وجوه:

---

[1] صحيح البخاري نهاية أسطورة، رشيد أيلال: ص ١٩.

[2] صحيح البخاري نهاية أسطورة، رشيد أيلال: ص ٢٤.

الوجه الأول: ما ضرَّ السنَّة النبوية شيءٌ إذْ استعملها بعض الفرق الضالة في استباحة دماء الناس وأموالهم، فقد استعمل الخوارج قديمًا الآيات القرآنية لقتل المسلمين وسفك دمائهم، كقوله تعالىٰ: ﴿**وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللهُ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ**﴾ [المائدة: ٤٤] وقوله تعالىٰ: ﴿**إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلّهِ أَمَرَ أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ**﴾ [يوسف: ٤٠]، فهل يردُّ (رشيد أيلال) هذه الآيات القرآنية لأنها استعْمِلَتْ في سفك الدماء أم يفهمها فهمًا سليما؟ إن أختار ردَّها فقد هلك، وإن أحسن فهمها فهو مُلْزَمٌ بحسن فهم الأحاديث التي استدلَّ بها الخوارج، وقطع صلتهم بها، وذلك بردِّ مُتَشَابِهِهَا إلىٰ مُحْكَمِهَا، فإن ادَّعىٰ الفرق فهذا تحكُّمٌ.

ومن باب الإلزام كذلك أقول لرشيد أيلال هل تعلم أن إنكار السنة والتَّدَين بالقرآن وحده، هو مذهب الخوارج القدامىٰ، الذين يقتلون المسلمين ويبقرون بطون نسائهم، ويَسْبُون ذراريهم؟، يقو ابن تيمية :-"والخوارج جوَّزوا علىٰ الرسول نفسه **أن يجور ويَضِلَّ في سنته،** ولم يوجبوا طاعتَه ومتابعته، **وإنما صدَّقوه فيما بلَّغه من القرآن دون ما شرعه من السنَّة** التي تخالف – بزعمهم – ظاهر القرآن".[1]

وإذا كانت (داعش) نابتة شرٍّ معاصرة من فرقة الخوارج القديمة، فأقرب الناس إليها هم منكرو السنة فهم يلتقون معها في الأصول، وأمَّا أهل السنة فهم أبعد الناس عن أفكار(داعش) وأصول الخوارج؛ لأنهم يَرْوُون في كتبهم الأحاديث التي تحذِّر منهم وتذُّم مذهبهم، ويكفي في ذلك أنَّ البخاري بَوَّبَ في

[1] مجموع الفتاوىٰ، ابن تيمية: ١٩/ ٤١.

صحيحه: (باب قتل الخوارج والملحدين بعد إقامة الحجة عليهم) ثم ساق الأحاديث التي تفضحُ مذهبهم.[1]

الوجه الثاني: ليس الغاية من إزاحة السنَّة عند (رشيد أيلال) وأمثاله من القرآنيين والحداثيين، هي تعظيم كتاب الله وتطبيق شرائعه فهم أبعد الناس عن ذلك، إنَّما يريدون إزاحة السنة النبوية؛ لأنها تبيِّنُ باطلهم وتقضي علىٰ فهمهم المنكوس لدين الإسلام، وتقطع الطريق أمام كلِّ فهمٍ سقيم للقرآن، فهم يريدون التخلُّص من السنة كمرحلة أولىٰ، ثم يتفرغون لتأويل القرآن علىٰ مرادهم، فيتأوَّلون- مثلا- قول الله تعالىٰ: ﴿ **لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ**﴾ [البقرة: ٢٥٦]، علىٰ أنَّه تقرير لحرية الاعتقاد المطلقة، فالقرآن عندهم يدلُّ علىٰ أن الإنسان حرٌّ في عبادة المسيح أو الملائكة أو الشيطان أو الشجر والبقر، فلا يجوز لأحد أن يكره هؤلاء علىٰ الإيمان بالله وحده.

وقد تفطَّن سلفنا الصالح لغرض منكري السنة المعارضين لها بالقرآن، وبيَّنُوا أن السنة تمثل الفهم الصحيح للقرآن، لذلك يسعىٰ أعداؤها لتجاوزها ومن ثم الانفراد بتأويل القرآن، فعن سعيد بن جبير أنه حدَّث يوما بحديث عن النبي ﷺ، فقال رجل: **في كتاب الله ما يخالف هذا**، قال: «لا أُرَاني أحدِّثُك عن رسول الله ﷺ وتعرض فيه بكتاب الله، كان رسول الله ﷺ **أعلم بكتاب الله تعالىٰ منك**».[2]

---

[1] انظر: صحيح البخاري: ٩/ ١٦- ١٧.

[2] أخرجه الدارمي في سننه (٦٠١) بسند صحيح.

وعن أيوب السختياني: " أن رجلا قال لمطرف بن عبد الله بن الشخير: لا تحدثونا إلا بالقرآن فقال له مطرف: والله ما نريد بالقرآن بدلا، **ولكن نريد من هو أعلم بالقرآن مِنَّا** ".[1]

وورد عن أيوب السختياني أيضا أنه قال: "إذا حدثت الرجل بسنة فقال: دعنا من هذا وأنبئنا عن القرآن **فاعلم أنَّه ضالٌّ**".[2]

الوجه الثالث: استأنس الكاتب بشبهة القرآنيين المعروفة في دعواهم وجوب الاكتفاء بالقرآن الكريم، والاعراض عمَّا سواه، مستدلًا بقوله تعالىٰ:﴿ **أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ**﴾ [العنكبوت: ٥١].

وهذه الشبهة طالما ردَّدها القرآنيون المنكرون لسنة النبي ﷺ جملةً وتفصيلًا، فقد ذكرها زعيم القرآنيين أحمد صبحي منصور في كتابه: (القرآن وكفىٰ مصدرا للتشريع الإسلامي)[3] والجواب عن هذه الشبهة كما يلي:

سياقُ الآية وهو قوله تعالىٰ﴿ **وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ مِّن رَّبِّهِ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِندَ اللهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُّبِينٌ (٥٠) أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ**﴾ [العنكبوت: ٥٠ - ٥١]. يدلُّ علىٰ أنَّ الكلام يتعلَّق بالردِّ علىٰ المشركين الذين طلبوا من النبي ﷺ الآيات

---

[1] جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر: ٢/ ١١٩٣.

[2] انظر: مفتاح الجنة للاحتجاج بالسنة، السيوطي: ص٣٥.

[3] انظر: القرآن وكفىٰ، لأحمد صبحي منصور: ص ٠٧.

المعجزات، فأمر الله نبيه أن يَرُدَّ عليهم بأن الآيات بيد الله هو الذي ينزلها، وأن الآية العظمىٰ التي هي إنزال القرآن المعجز علىٰ رجل أمي لا يقرأ ولا يكتب، كافية لمن استبصر وطلب الحق.[1]

فالمقصود بالكفاية: **كفاية إنزال القرآن كآية تدلُّ علىٰ صدق النُّبوة، وليس كفاية القرآن في تشريع الأحكام.**

وكيف يكتفي المسلم بالقرآن فقط، والله أمره في هذا القرآن بردِّ ما تنازع فيه الناس إلىٰ الله وإلىٰ الرسول، قال سبحانه: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَىٰ اللّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً** ﴾ [النساء: ٥٩].

فمن مقتضيات الإيمان ردُّ الأمور إلىٰ الكتاب والسنة، ذلك هو الخير وذلك هو الفهم الصحيح، علىٰ هذا النحو فهم العلماء آية الاكتفاء، يقول ابن عبد البر: "ولسنا علىٰ يقينٍ مما يدَّعِيه اليهود والنصارىٰ في التوراة والإنجيل...فكيف يُؤَمَّن من خان الله وكذَبَ عليه وجحد واستكبر؟ قال الله تعالىٰ: ﴿**أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ**﴾ [العنكبوت: ٥١]، وقد اكتفينا والحمد لله بما أنزل الله علىٰ نبينا ﷺ من القرآن، **وما سنَّه لنا عليه السلام**".[2]

---

[1] انظر، جامع البيان للطبري: ١٨/ ٤٢٩. تفسير القرآن العظيم، ابن كثير: ١/ ٦٠.

[2] جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر: ٢/ ٧٨٩.

الوقفة الخامسة:

قال رشيد تحت عنوان: (عذرٌ أقبح من ذنب)

"حاولتُ البحثَ عن الأسباب التي جعلتْ هؤلاء يدوِّنون الأحاديث، ضدًّا علىٰ أمر الرسول الكريم، ويرفعونها إلىٰ المكان العليِّ السَنِيِّ، فوق كلِّ شيء، حتىٰ فوق كلام الله، فوجدت لديهم أعذارا واهية أقلَّ ما يقال عنها، أنها عذر أقبح من زلَّة، كما ستقفون معي خلال مناقشة أعذار هؤلاء".[1]

قلتُ: يريد الكاتب بهذا الكلام الحطَّ من قيمة السنة النبوية، وجعلها مجرَّد تراث تاريخي لا قداسة له، متسترًا خلف تعظيم كلام الله ، والغيرة علىٰ القرآن الكريم، لِيُلَبِّسَ علىٰ عامة الناس الذين يعظمون القرآن ولا يبغون به بدلا، لذلك تجده يوكِّد علىٰ نظريته التي بنىٰ عليها كتابه وهي أن الرسول ﷺ نهىٰ عن كتابة أقواله لأنها ليست دينا، وليس لها صفة التشريع، فالمسلمون بلازم قوله عَصوا أمر رسولهم حين دوَّنوا أقواله وجعلوهًا دينا، واعتذروا لذلك بأعذار واهية علىٰ حدِّ زعمه، وجواب هذا الكلام من وجوه:

الوجه الأول: إنَّ إهدار حجية السنة النبوية واعتبارها تراثا تاريخيًا لا قداسة له، هو قول المستشرقين أعداء الإسلام، والقرآنيين صنيعة الاستعمار، فهذا المستشرق اليهودي (جولد تسيهر) يقول عن أحاديث الرسول ﷺ: "ونحن في هذا المقام لا يمكننا الوثوق في هذه الأحاديث...ولكن- إلىٰ حد بعيد- يمكن أن نعد

[1] صحيح البخاري نهاية أسطورة، رشيد أيلال: ص ٢٥.

الجزء الأكبر من تلك الأحاديث على أنه نتيجة لتطور الإسلام الديني والتاريخي والاجتماعي خلال القرنين الأول والثاني الهجريين". [1]

ويقول زعيم القرآنيين أحمد صبحي منصور: "ونحن وإنْ كنَّا نعتبر القرآن هو المصدر الوحيد لسنة النبي، وشريعة الرحمن، ودين الله الأعلىٰ، فإنَّنَا نضع تلك الروايات الحديثية موضعها الصحيح، وهي أنَّها تاريخٌ بشريٌّ للنبي وللمسلمين، وصدىٰ لثقافتهم وأفكارهم سواء اتفقت أم لم تتفق مع القرآن". [2]

فالكاتب يتغافل عن إجماع الأمة علىٰ حجيَّة السنة النبوية، ويتَّبع أراء قوم معروفين بعدائهم للإسلام، وطعنهم في القرآن، فالقول بعدم اتخاذ الأحاديث دينا قول ليس برشيد، وليس عليه نور الإيمان، بل تنبعث منه رائحة الكيد للإسلام.

الوجه الثاني: إن السنة النبوية كانت ولا تزال دينا، لأن الله تعالىٰ أمرنا بطاعة رسوله، وجعل طاعة رسوله من طاعة الله، فقال: ﴿**مَّنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللهَ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا**﴾ [النساء: ٨٠]، وأمر بالأخذ بكل ما جاء به الرسول فقال: ﴿**وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا**﴾ [الحشر: ٧]، ولأن النبي ﷺ أخبر أنه أوتي القرآن ومثله معه فقال:« **أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ، وَمِثْلَهُ مَعَهُ أَلَا يُوشِكُ رَجُلٌ شَبْعَانُ عَلَىٰ أَرِيكَتِهِ يَقُولُ عَلَيْكُمْ بِهَذَا الْقُرْآنِ فَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَلَالٍ فَأَحِلُّوهُ، وَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَرَامٍ فَحَرِّمُوهُ**». [3]

---

[1] دراسات محمدية، جولد تسيهر (الترجمة العربية): ٢/ ١٨.

[2] القرآن وكفىٰ، أحمد صبحي منصور: ص ٧٥.

[3] أخرجه أبو داود (٤٦٠٤) والترمذي (٢٦٦٤) وابن ماجه (١٢) من حديث المقدام بن مَعْدِي كَرْبٍ عن النبيﷺ. وإسناده صحيح كما في السلسلة الصحيحة (٨٨٢).

بل حذر النبي ﷺ من مخالفة سنته وهديه فقال: ﷺ: «**من رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي**».[1] ولما أراد عثمان بن مظعون أن يختصي بَعَثَ إليه رسول الله ﷺ فَجَاءَهُ، فَقَالَ: "«**يَا عُثْمَانُ، أَرَغِبْتَ عَنْ سُنَّتِي**»، قَالَ: لَا وَاللهِ يَا رَسُولَ اللهِ، وَلَكِنْ سُنَّتَكَ أَطْلُبُ".[2]

وهكذا التابعي حسَّان بن عطية يقول: «كان جبريل ينزل بالسنة علىٰ رسول الله ﷺ كما ينزل عليه بالقرآن».[3]

فهذه الآثار تدلُّ أن السنة بمعناها الشرعي معروفة في عهد النبي ﷺ والصحابة والتابعين، ولو كانت السنة النبوية موروثا ثقافيا لا قداسة له، لكان أمر الله بطاعة نبيه والاقتداء بهديه عبثًا من القول- تعالىٰ الله عن ذلك-،إذ يأمر الله بطاعة رسوله فيقول﴿ **وَأَطِيعُواْ اللهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ**﴾ [آل عمران: ١٣٢]، ويضمن الهداية لمن فعل ذلك فيقول: ﴿**وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا وَمَا عَلَىٰ الرَّسُولِ إِلاَّ الْبَلاغُ الْمُبِينُ**﴾ [النور: ٥٤]، ويشرِّعُ لعباده الاقتداء بالنبي ﷺ فيقول:﴿ **لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ** ﴾ [الأحزاب: ٢١].

فنخلص من هذا أن رشيد أيلال يريد أن يقنع قارئ كتابه أن الصحابة والتابعين وأئمة الإسلام كمالك والشافعي، وسائر الأئمة كانوا في ضلال مبين حين أعطوا أحاديث الرسول ﷺ الصبغة التشريعية، وأن أول من اكتشف هذا

[1] أخرجه البخاري (٥٠٦٣) ومسلم (١٤٠١).

[2] أخرجه أبو داود في سننه (١٣٦٩) من حديث عائشة رضي الله عنها، وصححه ابن حبان، انظر صحيح سنن أبي داود (١٢٣٩).

[3] الإبانة الكبرىٰ، ابن بطة: ١/ ٣٤٦.

الضلال هم أعداء الإسلام من المستشرقين، فينبغي أن نتبع قولهم وننبذ قول جميع علماء المسلمين، هذه هي حقيقة منكري السنة، فمن أجل هذا أجمع العلماء علىٰ ضلالهم، قال ابن حزم الأندلسي: "لو أن امرأً قال: لا نأخذ إلا ما وجدنا في القرآن لكان كافراً بإجماع الأمة، ولكان لا يلزمه إلا ركعة ما بين دلوك الشمس إلىٰ غسق الليل، وأخرىٰ عند الفجر؛ لأن ذلك هو أقلّ ما يقع عليه اسم صلاة ولا حدَّ للأكثر في ذلك".[1]

وقال السيوطي: "إن من أنكر كون حديث النبي ﷺ قولاً كان أو فعلاً بشرطه المعروف في الأصول حجة كفر، وخرج عن دائرة الإسلام وحشر مع اليهود والنصارىٰ أو مع من شاء الله من فرق الكفرة".[2]

الوجه الثالث: إن اعتذار العلماء لأحاديث النهي عن الكتابة، ومحاولة تفسيرها تفسيرا لائقا مع الأحاديث التي فيها الاذن بالكتابة، هو عين المنهج العلمي المتوازن، الذي يحتكم إليه الباحثون، فإن انكار بعض الأحاديث والتمسك بما يخالفها تحكم في الاستدلال، خاصة وأنَّ أحاديث الإذن بالكتابة أقوىٰ وأشهر، ويؤيدها عمل الصحابة ومن بعدهم، والطريقة الصواب هي إحسان الظن وإنزال كل حديث منزله، قال الإمام أحمد بن حنبل: "ولا تُضْرَبُ الأحاديث بعضها ببعض، يعطىٰ كلُّ حديث وجهه".[3]

[1] الأحكام لأصول الأحكام، ابن حزم: ٢/ ٨٠.

[2] مفتاح الجنة، للاحتجاج بالسنة: ص ١٤.

[3] مسائل الإمام أحمد، أحمد بن حنبل(رواية ابنه صالح): ٢/ ٢٦٧.

فحديث أبي سعيد الخدري في النهي عن الكتابة من المتشابه الذي يشكل معناه على بعض الناس، وقد أمرنا القرآن برد المتشابه إلى المحكم، ففعل ذلك العلماء فردوه إلى الأحاديث الصحيحة في الإذن بالكتابة، كحديث عبد الله بن عمرو: قال: كنتُ أكتبُ كلَّ شيءٍ أسمعُه من رسولِ الله ﷺ أُريدُ حفْظَه، فنهتْني قريشٌ، وقالوا: أتكْتبُ كلَّ شيءٍ تَسمَعُه من رسول الله ﷺ، ورسولُ الله ﷺ بَشَرٌ يتكلَّمُ في الغضَبِ والرِّضا، فأمسَكتُ عن الكتاب، فذكرتُ ذلك لرسول الله ﷺ، فأومأ بإصبَعِه إلى فيه، فقال: «**اكتُبْ، فو الذي نفسي بيدِه، ما يَخرُجُ منه إلا حقٌّ**».[1]

واعتذروا لحديث أبي سعيد بأعذار معقول هي:

١- أنه منسوخ بالأحاديث التي ورد فيها الإذن بالكتابة، وهو احتمال قريب، فالنسخ ثابت في القرآن قال تعالى:﴿**مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا**﴾ [البقرة: ١٠٦].

٢- خشية اختلاط الحديث بالقرآن زمن نزل الوحي، وهذا قول وجيه، ولا ينسف بلاغة القرآن كما زعم المؤلف، فهناك من الأحاديث القدسية والنبوية ما البلاغة فيه عالية، ويذوق الناس للكلام مختلف، فقد يحسب الجاهل بعض الأدعية النبوية دعاء قرآنيا.

٣- أن ذلك لمن كان يكتب القرآن مع الحديث في النفس الصحيفة، خاصة وأن وسائل الكتابة في ذلك العصر غير متوفر، يكتبون على العسب واللخاف

---

[1] أخرجه أبو داود في سننه (٣٦٤٦) بإسناد صحيح.

وجرائد النخل، فإذا كان الصحابة لا يجدون للقرآن إلا هذا، فما عساهم يجدون لكتابة السنة خاصة ما كان منها مفسرا للقرآن.

الوقفة السادسة:

قال رشيد، تحت عنوان: (**قاضية علىٰ القرآن**):

" من يقرأ هذا العنوان سيصابُ بالدهشة في أول وهلة حيثُ أن المنطق يقول: إذا كان القرآن هو أوَّل أصلٍ من أصول التشريع بالاتفاق، وهو كلام الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فكيف ساغ لهؤلاء القول بأن السنَّة قاضية علىٰ الكتاب ؟!".[1]

قلت: يريد (رشيد أيلال) من خلال كلامه هذا نصب الخلاف بين كتابه الله وسنة رسوله، مدَّعيا أنَّه لا يمكن التسليم التام لكتاب الله إلا بردِّ السنن، ثم يشنُّ حملة وهمية علىٰ من يرفع السنة إلىٰ مقام القرآن، ويضع الأحاديث في درجة فوق القرآن الكريم، ومن المعلوم أنَّه لا يوجد من أهل السنة من يقول بهذا الكلام، الظاهر في البطلان؛ لكن الكاتب يحاول بلزومياته واستنتاجاته أن يجعل من أَخَذ بالسنة مهونًا من شأن القرآن، ولكن هيهات أن يثبت له هذا الادعاء، وأهل السنة قاطبة يفتتحون خطبهم ومقالاتهم وحديثهم بقول الرسولﷺ:«**أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللهِ، وَخَيْرُ الْهُدَىٰ هُدَىٰ مُحَمَّدٍ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلُّ بِدْعَةٍ**

[1] صحيح البخاري نهاية أسطورة، رشيد أيلال: ص ٢٥.

ضَلَالَةٌ».[1] وفي رواية أخرىٰ «**إِنَّ أَصْدَقَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللهِ، وَأَحْسَنَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا**».[2]

والجواب علىٰ مقالته يكون من وجوه:

الوجه الأول: قائل تلك العبارة التي ذكرها الكاتب، هو يحيىٰ بن أبي كثير من صغار التابعين، فقد أخرج الدارمي في سُنَنِهِ بسنده إلىٰ يحيىٰ بن أبي كثير أنَّه قال «السُّنَّةُ قَاضِيَةٌ عَلَىٰ الْقُرْآنِ، وَلَيْسَ الْقُرْآنُ بِقَاضٍ عَلَىٰ السُّنَّةِ».[3]

وليس معنىٰ قضاء السنة علىٰ القرآن، أنه تنقض حكمه، أو تسقط شرائعه، فهذا فهم سقيم لكلام أهل العلم، بل المقصود أنها تفسره وتوضح مجمله كما ذكر الحازمي في كتابه الاعتبار: "عَنْ يَحْيَىٰ، قَالَ: السُّنَّةُ قَاضِيَةٌ عَلَىٰ الْقُرْآنِ، أَيْ: **تُفَسِّرُهُ**".[4]

وقال ابن عبد البر: "يريد أنها تقضي عليه وتبيِّن المراد منه وهذا نحو قولهم: ترك الكتاب موضعا للسنة، وتركت السنة موضعا للرأي".[5]

وهذا التعبير معروف مفهوم عند أهل العلم يستعملونه حتىٰ في القرآن، فيقولون هذه الآية قاضية علىٰ الآيات الأخرىٰ في معناها، أي تفسرها وتوضح معناها، وقد استعمل هذا التعبير الصحاب الكرام- رضي الله عنهم- فقد جاء في

---

[1] رواه مسلم (٨٦٧).

[2] أخرجه النسائي في سننه (١٥٧٨) وإسناده صحيح.

[3] أخرجه الدارمي في سننه (٦٠٧) بإسناد جيد.

[4] الاعتبار في الناسخ والمنسوخ في القرآن، الحازمي: ص ٢٥.

[5] جامع بيان العلم، ابن عبد البر: ٢/ ١١٩٣.

كتاب الدرر المنثور للسيوطي ما نصُّهُ: "أخرج عبد الرزاق وابن الضريس وابن جرير وابن المنذر والطبراني والبيهقي في الأسماء والصفات عن أبي نضرة عن جابر بن عبد الله الأنصاري أو عن أبي سعيد الخدري أو رجل من أصحاب رسول الله صلىٰ الله عليه وسلم في قوله ﴿**إِلاَّ مَا شَاء رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ**﴾ قال: **هذه الآية قاضية علىٰ القرآن كلِّه** يقول: حيث كان في القرآن خالدين فيها تأتي عليه".[1]

فمعنىٰ القضاء هنا أن الآيات التي ورد فيها خلود العصاة في نار جهنم بسبب معاصٍ اقترفوها دون الكفر، فخلودهم مقيد بإرادة الله ومشيئته، وهذا يدل أن له حدٌّ محدود، بعكس خلود الكفار في النار لا نهاية له.

فإذا عُلِمَ ذلك المعنىٰ فعلىٰ الكاتب أن يربأ بنفسه، ويحْسِنَ الفهم قبل أن يتَّهِمَ أهل العلم في عقلهم وإيمانهم فيقول: "فمن تجرَّأَ علىٰ هذا القول بهذا الشكل بدون أن يرفَّ له جفنٌ، سأشكُّ في عقله إن لم أشكّ في إيمانه".[2]

الوجه الثاني: زعم الكاتب أن من مظاهر رفع مقام السنة علىٰ مقام القرآن، أخذ العلماء بأحاديث تخالف آي القرآن، بناء علىٰ قاعدة السنة تقضي علىٰ القرآن فقال: " ولا زال في عصرنا هذا من يرفع الحديث إلىٰ مرتبة أعلىٰ من القرآن، وإن كان يردد، كالببغاء مقولة أن القرآن هو الأصل الأول للتشريع، لأنه عمليا يكذبها بجعله السنة قاضية علىٰ القرآن، بمعنىٰ أنه إذا وجدت نصا في الحديث يتعارض

---

[1] الدر المنثور، السيوطي: ٤/ ٤٧٦.

[2]

جملة وتفصيلا، مع القرآن فالحديث هنا قاض علىٰ القرآن، وهذا ما يفسر اتباع العديد من الشيوخ ما ورد في الأحاديث، ضاربين بعرض الحائط كل الآيات". [1]

قلتُ: هذا الكلام لا أساس له من الصحَّة، فعلماء الإسلام يعلمون أن السنة شقيقة القرآن في الاحتجاج والتشريع، لقوله تعالىٰ: ﴿**وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ (٣) إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَىٰ**﴾ [النجم: ٣-٤] ولقوله عليه السلام: «**أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ، وَمِثْلَهُ مَعَهُ**».

مع عدم إغفال النظر: أنَّ القرآن أشرف وأقدس من السنَّة باعتبار المتكلِّم، فكلام الخالق أعلىٰ من كلام المخلوق ولو كان رسول الله عليه السلام، لذلك يرتل المسلمون القرآن ولا يرتلون السنة، ويشترطون الطهارة للمس المصحف ولا يشترطون ذلك في لمس صحيح البخاري.

و الكاتب بنىٰ رأيه هذا قاعدة خاطئة اتفق العلماء علىٰ بطلانها، وهي : وجود أحاديث صحيحة تناقض القرآن، والحقُّ أنَّ التناقض بين القرآن وصحيح السنة لا يوجد إلا ذهن من لم يحكم آليات فهم النصوص، وأما أهل الصنعة الأصولية فيقولون مثل ما يقول الشافعي: "ويَعْلمون أن اتِّباعَ أمْره طاعةُ الله، وأنَّ سُنَّتَه تَبَعٌ لكتاب الله فيما أنْزَلَ، وأنها لا تخالف كتاب الله أبداً". [2]

وقال أبو المظفر السمعاني: "فإنَّا بحمد الله تعالىٰ لم نجد خبرًا صحيحًا يخالف الكتاب، بل الكتاب والسنة متوافقان متعاضدان، وإن عرض سؤالُ سائلٍ

---

[1] صحيح البخاري نهاية أسطورة، رشيد أيلال: ص ٢٧.

[2] الرسالة، الشافعي: ص ١٤٥.

في كتاب أو خبر، فقد أجاب عنه علماء السنَّة...ولكن غرض القوم ومرماهم ردُّ السنَّة، وَطَيِّ الأحاديث جملة ".[1]

الوقفة السابعة:

ضرب المؤلف مثالا لحديث أخرجه البخاري، زعم أن أهل العلم قضوا به على ثلاث آيات من القرآن الكريم، فقال:

" ويمكن أن نضرب العديد من الأمثلة لذلك: عن ابن عمر رضي الله تعالى عنها أن رسول الله ﷺ قال: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم، إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله» رواه البخاري ومسلم.

هذا الحديث يخالف جملة وتفصيلا قول الله تعالى: ﴿ **لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىَ لاَ انفِصَامَ لَهَا وَاللهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ**﴾ [البقرة:٢٥٦]

وقال تعالى: ﴿**وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَاء فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاء فَلْيَكْفُرْ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا وَإِن يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا بِمَاء كَالْمُهْلِ يَشْوِي الْوُجُوهَ بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءتْ مُرْتَفَقًا** ﴾ [الكهف:٢٩]

وقوله تعالى: ﴿**وَلَوْ شَاء رَبُّكَ لآمَنَ مَن فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ**﴾ [يونس:٩٩].

لكن هؤلاء يضربون بهاته الآيات عرض الحائط ويقولون بكل وقاحة وجرأة

---

[1] قواطع الأدلة، أبو المظفر السمعاني: ٢/ ٤١٣- ٤١٤.

علىٰ الله، السنة قاضية علىٰ الكتاب، ويبقىٰ حكم الحديث هو النافذ، ويتجلىٰ في قتال الناس حتىٰ أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله... الحديث، أما أنا فأقول وقلبي مطمئن بأن هذا الكلام لم يفه به رسول الله الذي كان خلقه القرآن، والذي قال عنه الله تعالىٰ في محكم تنزيله:﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء:١٠٧]".[1]

قلتُ: هذا تهافت وضرب للأدلة بعضها ببعض، وسوء فهم لمقاصد القرآن، و عدم ربطها بسيرة النبي عليه السلام، وقد سبقك لهذا الطرح جماعة من القرآنيين والعقلانيين، منهم: (سامر اسلامبولي، في كتابه تحرير العقل من النقل، وابن قرناس في كتابه الحديث والقرآن، ومحمد سعيد حوىٰ في بعض مقالاته).[2]

والجواب علىٰ هذا من وجوه:

الوجه الأول:

المقصود بكلمة الناس في حديث «أمرت أن أقاتل الناس»، هم المشركون دون أهل الكتاب الذين يُقْبَلُ منهم الجزية، قال العيني: "قال الكرماني: «والناس» قالوا أريد به عبدة الأوثان دون أهل الكتاب؛ لأنَّ القتال يسقط عنهم بقبول

[1] صحيح البخاري نهاية أسطورة، رشيد أيلال: ص ٢٨.

[2] تحرير العقل من النقل، سامر إسلامبولي: ص ٢٤٨. الحديث والقرآن، ابن قرناس: ١٢٢-١٢٣. منهجية فهم السنة النبوية، محمد سعيد حوىٰ: (مقال في جريدة الرأي الأردنية/ ركن واحة الإيمان/ تاريخ العدد:٠٨-٠٣-٢٠٠٩، المقال رقم: ٦٤).

الجزية، قلت: فعلىٰ هذا تكون اللام للعهد ولا عهد إلا في الخارج ".[1]

وعلىٰ هذا فحديث الباب القاضي بقتال الناس حتىٰ يسلموا لا يمكن بأي حال أن يخالف قوله تعالىٰ:﴿ لا إكراه في الدين ﴾، كيف يكون ذلك والحديث ثابتٌ ثبوتاً قطعياً عن المعصوم ﷺ؟ وهو أعلم الناس بمعاني كتاب الله ودلالاته، فلا يمكن أن نتصور أن يقع التناقض بين كلام الله والوحي المنزَّل علىٰ رسوله، فلم يبق إلا أن يُتَّهَمَ الفهم القاصر بإحداث هذا التعارض، ونحن إذا تدبَّرنا الآية في ضوء ما قاله المفسرون في تأويلها، تبيَّن لنا جليا بطلان ذلك الزعم، وموافقة الحديث لما دَلَّتْ عليه الآية، فقد ذكر المفسرون في تفسيرها ثلاثة أقوال كلُّها لا تتعارض مع مضمون الحديث:

القول الأول: أن الآية خاصَّة في قوم من الأنصار كان لهم أولاد قد هَوَّدُوهُمْ أو نَصَّرُوهُمْ، فلما جاء الإسلام أرادوا إكراههم عليه، فنهاهم الله حتىٰ يكونوا هم من يختارون الإسلام، وهو قول ابن عباس ومجاهد وسعيد بن جبير.[2]

القول الثاني: أن الآية خاصَّة بأهل الكتاب لا يكرهون علىٰ الدين، بشرط أن يَدْفَعُوا الجزية ويُقَرُّون علىٰ دينهم، وهو قول: الضحاك و عطاء و الشعبي والحسن وهو الذي رجحه ابن جرير الطبري.[3]

---

[1] عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين العيني: ١/ ٢٨٨-٢٨٩.

[2] انظر: جامع البيان للطبري: ٥/ ٤٠٧، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير: ٢/ ٤٤٥، وأحكام القرآن للقرطبي: ٤/ ٢٨١. زاد المسير لابن الجوزي: ١/ ٣٠٥.

[3] انظر: جامع البيان للطبري: ٥/ ٤١٢- ٤١٤ وتفسير القرآن العظيم لابن كثير: ٢/ ٤٤٦، وأحكام القرآن للقرطبي: ٤/ ٢٨١. المحرر الوجيز لابن عطية: ١/ ٣٤٣.

القول الثالث: الآية منسوخة نزلت قبل أن يفرض القتال، وهو قول زيد بن أسلم و عبد الله بن مسعود.[1]

فعلىٰ القول بأن الآية منسوخة فلا إشكال أصلا، لأنه يُعْمَلُ بالحكم الناسخ ويترك الحكم المنسوخ، وهذا بيِّنٌ واضحٌ، وعلىٰ القول الأول والثاني: فإن الآية خصَّصت بعض الناس بالنهي عن إكراههم علىٰ الدين وهم قوم من الأنصار أو أهل الكتاب؛ ولا يُفْهَمُ منها نفي عموم الإكراه علىٰ الدين في الإسلام مطلقاً، فهذا العموم باطل ليس مراد، لأنه ثبت باتفاق العلماء وجود الإكراه علىٰ الدين في بعض الأحكام والتشريعات الإسلامية المتفق عليها، فالاحتجاج بهذه الآية التي وردت في موردٍ خاص علىٰ تثبيت حكمٍ عام مخالف لقواعد الشريعة، لا تقِّرُهُ الأدلَّة العَمَلِيَة الأخرىٰ، يقول ابن حزم: "وقالوا: قال الله تعالىٰ :﴿ **لا إكراه في الدين**﴾ [البقرة: ٢٥٦]. فقلنا: أنتم أول من يقول: إنَّ العرب الوثنيين يُكرَهون علىٰ الإسلام، وإن المرتدَّ يُكْرَه علىٰ الإسلام، وقد صحَّ أنَّ النبيﷺ أكره مشركي العرب علىٰ الإسلام، فصحَّ أنَّ هذه الآية ليست علىٰ ظاهرها وإنَّما هي فيمن نهانا الله تعالىٰ أن نكرهه، وهم أهل الكتاب خاصَّة".[2]

وقال الخطابي: "وأما قوله سبحانه: :﴿ **لا إكراه في الدين**﴾ [البقرة: ٢٥٦]، فإن حكم الآية مقصورٌ علىٰ ما نزلت فيه من قصَّة اليهود، فأما إكراه الكفار علىٰ

---

[1] انظر: جامع البيان للطبري: ٥/ ٤١٤ وتفسير القرآن العظيم لابن كثير: ٢/ ٤٤٦، وأحكام القرآن للقرطبي: ٤/ ٢٨٠. أحكام القرآن لابن العربي: ١/ ٣١٠.

[2] المحلىٰ بالآثار، ابن حزم: ٧/ ٣٤٦.

دين الحق فواجب ولهذا قاتلناهم علىٰ أن يسلموا أو يؤدُّوا الجزية ويرضوا بحكم الدين عليهم".[1]

فإذا اتَّضح هذا المقام، علمنا أن إكراه المشركين و عبدة الأوثان علىٰ الإسلام الذي جاء في حديث الباب، لا يعارض آية الإكراه في الدين، فإن الحديث خاص في قوم والآية خاصة بقوم آخرين، ومعلوم من علم الأصول أن النصَّ الخاص لا يتعارض مع النص الخاص، بل يعمل بكل نصٍ في مجاله، وبهذا يُجْمَعُ بين الآية والحديث وتَسْلَمْ النصوص الأخرىٰ القاضية بإكراه الناس علىٰ الإسلام من التناقض والاختلاف، لذلك قال الطبري-بعد أن رجح كون الآية خاصة بأهل الكتاب-: "وإذ كان ذلك كذلك، وكان غير مستحيل أن يقال لا إكراه لأحد ممن أخذت منه الجزية في الدين، ولم يكن في الآية دليل علىٰ أن تأويلها بخلاف ذلك، وكان المسلمون جميعا قد نقلوا عن نبيهم ﷺ أنه أكره علىٰ الإسلام قوماً فأبىٰ أن يقبل منهم إلا الإسلام، وحكم بقتلهم إن امتنعوا منه، وذلك كعبدة الأوثان من مشركي العرب، وكالمرتد عن دينه دين الحق إلىٰ الكفر ومن أشبههم، وأنه ترك إكراه آخرين علىٰ الإسلام بقبوله الجزية منه وإقراره علىٰ دينه الباطل، وذلك كأهل الكتابين ومن أشبههم، كان بينّـاً بذلك أن معنىٰ قوله: ﴿ لا إكراه في الدين ﴾، إنما هو لا إكراه في الدين لأحدٍ ممن حلَّ قَبول الجزية منه بأدائه الجزية ورضاه بحكم الإسلام".[2]

---

[1] معالم السنن، الخطابي: ٢/ ٢٨٧.

[2] جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري: ٥/ ٤١٤-٤١٥.

الوجه الثاني:

إذا نظرنا في هذا الحديث من جهة المعنىٰ، نجد له شواهد من القرآن الكريم كقوله تعالىٰ: ﴿**وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لاَ تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلّهِ فَإِنِ انتَهَواْ فَلاَ عُدْوَانَ إِلاَّ عَلَىٰ الظَّالِمِينَ**﴾ [البقرة: ١٩٣]. وقوله تعالىٰ: ﴿**فَإِذَا انسَلَخَ الأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُواْ الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ وَاقْعُدُواْ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ الصَّلاَةَ وَآتَوُاْ الزَّكَاةَ فَخَلُّواْ سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ**﴾ [التوبة: ٠٥]

قال ابن العربي المالكي: "قوله تعالىٰ:﴿ لا إكراه ﴾ عموم في نفي إكراه الباطل، فأما الإكراه بالحق فإنه من الدين؛ وهل يقتل الكافر إلا علىٰ الدين، قال ﷺ: « أمرت أن أقاتل الناس حتىٰ يقولوا : لا إله إلا الله »، وهو مأخوذ من قوله تعالىٰ: ﴿**وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لاَ تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلّهِ**﴾ [البقرة: ١٩٣]".[١]

ولقد ثبت هذا الإكراه من فعله ﷺ كما هو مشهور متواتر من غزواته وحروبه، فقد كانت كلُّها لإعلاء كلمة الله وإكراه الناس علىٰ دين الحق الذي فيه مصلحتهم الدنيوية والأخروية، يقول ابن حزم- رحمه الله-: "لم يختلف مسلمان في أن رسول الله ﷺ لم يقبل من الوثنيين من العرب إلا الإسلام أو السيف، إلىٰ أن مات عليه السلام فهو إكراه في الدين".[٢]

والذي نخلص إليه بعد تتبع أقوال المفسرين للآية، أنهم مجمعون علىٰ عدم حملها علىٰ عمومها وإطلاقها، وأن المقصود منها النهي عن إكراه مخصوص

---

[١] أحكام القرآن، ابن العربي: ١/ ٣١٠-٣١١.

[٢] المحلىٰ بالآثار، ابن حزم: ١١/ ١٩٦.

بغير حق شرعي، لا نفي مطلق الإكراه، وبذلك تنتفي الشبهة عن حديث الباب، ويظهر جلياً موافقته لآيات الكتاب الكريم، إذا فُهِمَتْ علىٰ النحو الذي فهمه علماء الإسلام، ومما يؤكِّد صحَّة هذا المعنىٰ السنة العملية للنبي ﷺ في جهاده، حيث قاتل أعداءه من أجل الدخول في الإسلام، كما هو معروف في السيرة النبوية، وهو أعلم الناس بمعاني القرآن، وكذلك فعل الصحابة رضي الله عنهم في الفتوحات الإسلامية، ولازال هذا الأمر مستقراً عند المسلمين في كل عصر، حتىٰ ظهر هؤلاء المعاصرون فانفردوا بفهم خاص للقرآن الكريم، لم يفهمه النبي ﷺ ولا الصحابة ولا التابعون ولا من جاء بعدهم، وكفىٰ بهذا ضلالاً مبينا.

<u>الوجه الثالث</u>: وأما تعلُّق المعترض بقوله تعالىٰ: ﴿ **فَمَن شَاء فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاء فَلْيَكْفُرْ** ﴾ [الكهف: ٢٩]، لإبطال الحديث، فليس له فيه دليل؛ لأن التخيير بين الإيمان والكفر في الآية، لا يُفْهَمُ منه إباحة حرية الاعتقاد كما يدَّعي المعاصرون، فهذا قول لم يقل به أحد من المفسرين[١]، وإنما خرج هذا التخيير مخرج التهديد والوعيد، و هو أسلوب معروف من أساليب اللغة، نظيره قوله تعالىٰ: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا أَفَمَن يُلْقَىٰ فِي النَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ** ﴾ [فصلت: ٤٠]، يقول الطبري رحمه الله: "وليس هذا بإطلاق من الله الكفر لمن شاء، والإيمان لمن أراد، وإنما هو تهديدٌ ووعيدٌ، وقد بيَّن أن ذلك كذلك قوله: ﴿ إنا أعتدنا للظالمين

---

[١] انظر: جامع البيان لابن جرير الطبري: ١٥/ ٢٤٤. تفسير القرآن العظيم لابن كثير: ٩/ ١٣٠-١٣١.

﴾، والآيات بعدها".[1]

ومن الذين وضَّحوا هذا المعنىٰ من المفسرين المعاصرين الشيخ الشنقيطي حيث قال: "ظاهر هذه الآية الكريمة بحسب الوضع اللغوي ـ التخيير بين الكفر والإيمان ـ ولكن المراد من الآية الكريمة ليس هو التخيير، وإنما المراد بها التهديد والتخويف، والتهديد بمثل هذه الصيغة التي ظاهرها التخيير أسلوب من أساليب اللغة العربية. والدليل من القرآن العظيم علىٰ أن المراد في الآية التهديد والتخويف ـ أنه أتبع ذلك بقوله: ﴿ **وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَاء فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاء فَلْيَكْفُرْ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا وَإِن يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا بِمَاء كَالْمُهْلِ يَشْوِي الْوُجُوهَ بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءتْ مُرْتَفَقًا** ﴾ [الكهف: ٢٩]، وهذا أصرح دليل علىٰ أن المراد التهديد والتخويف، إذ لو كان التخيير علىٰ بابه لما توعد فاعل أحد الطرفين المخير بينهما بهذا العذاب الأليم. وهذا واضح كما ترىٰ".[2]

وبعد هذا البيان يتضح لنا جليًّا أن حديث الباب الذي شرع مقاتلة الكفار حتىٰ يقولوا لا إله إلا الله، يَلْتَقِي تماماً مع الآيات القرآنية الآمرة بمقاتلة الكفار، ولا يخالف الآيات الأخرىٰ التي أمرت بترك قتال فئة خاصة منهم، علىٰ هذا الفهم علماء الإسلام من المفسرين والمحدثين، وأما الدعوىٰ الانهزامية التي ينادي بها هؤلاء المعاصرون، فليس لها مستند من كتاب الله ولا سنة رسوله وإنما هي نتيجة من نتائج تأثرهم بشبه المستشرقين حول مفهوم الجهاد في الإسلام وغاياته.

---

[1] جامع البيان لابن جرير الطبري: ١٥/ ٢٤٤.

[2] أضواء البيان، محمد الأمين الشنقيطي: ٤/ ١١٩- ١٢٠.

** إلى هنا تنتهي الحلقة الأولى من (التفنيد لشبهات أيلال رشد حول صحيح البخاري)، والموعد مع الحلقة الثانية إن شاء الله**